

سباق تسلح صامت.. هل تُسلح بكين طهران في الخفاء؟



كشفت تسريبات استخباراتية أمريكية عن معلومات تفيد بأن الصين تستعد لتزويد إيران بأنظمة دفاع جوي جديدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، بحسب ما نقله ثلاثة أشخاص مطلعين على تقييمات استخباراتية حديثة إلى شبكة "سي إن إن" الأمريكية، في تطور يثير كثيرًا من علامات الاستفهام حول مآلات الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران.

ووفقًا لهذه التسريبات، فإن التقديرات الأمريكية ترجح أن طهران قد تسعى إلى استغلال وقف إطلاق النار الحالي لإعادة بناء بعض منظوماتها التسلحية، مستفيدة من دعم شركاء خارجيين رئيسيين، فيما يذهب جزء من هذه التقييمات إلى أن بكين قد تلجأ إلى تمرير أي شحنات محتملة عبر دول وسيطة، في محاولة لطمس مصدرها الحقيقي وتجنب الإحراج السياسي أو الكلفة الدبلوماسية المباشرة.

وتشير المعلومات المتداولة إلى أن الحديث يدور عن صواريخ دفاع جوي محمولة على الكتف من طراز المشهد إلى إدخالها إن إذ، دلالاتها في ولا توقيتها في عادية تبدو لا منظومات وهي، MANPADS، الإيراني، إن ثبت، لا يعني مجرد إضافة سلاح جديد إلى الترسانة، بقدر ما يعكس محاولة مدروسة لتعزيز أدوات الردع.

وتزداد حساسية هذه المعطيات بالنظر إلى توقيتها السياسي، إذ تأتي قبل الزيارة المرتقبة التي يُحتمل أن يجريها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الصين مطلع الشهر المقبل لإجراء مباحثات مع نظيره الصيني شي جين بينغ، بما يجعل من هذه القضية، إن صحت، ملفًا ضاغطًا على أجندة العلاقة بين القوتين الكبيرتين.

US intelligence indicates China is preparing weapons shipment to Iran amid fragile ceasefire, sources say. <https://t.co/Jx35lMuUyH>

pic.twitter.com/XfqkOnPd32

– CNN (@CNN) April 11, 2026

ورغم أن المتحدث باسم السفارة الصينية في واشنطن سارع إلى نفي هذه المعلومات، واصفًا إياها بأنها غير صحيحة، ومؤكّدًا أن بلاده لم تقدم أسلحة لأي طرف في هذا النزاع، فإن النفي الصيني لم يمنع تصاعد اللهجة الأمريكية، حيث وجّه ترامب تحذيرًا مباشرًا لبكين، ملوِّحًا بأنها ستواجه عواقب إذا ثبتت صحة هذه المعطيات، في إشارة تعكس أن واشنطن تتعامل مع المسألة باعتبارها تطورًا يتجاوز مجرد التسريب الاستخباراتي إلى مستوى التهديد الاستراتيجي المحتمل.

لا تبدو هذه الرواية منفصلة عن سياق أوسع دأبت فيه وسائل إعلام أمريكية على تسليط الضوء على ما تعتبره أشكلاً من الدعم العسكري أو اللوجستي الذي تتلقاه إيران من حلفائها، وفي مقدمتهم الصين وروسيا، وهو ما يفتح الباب أمام جملة من الأسئلة الجوهرية: ما الذي يمكن أن يدفع بكين إلى الإقدام على خطوة كهذه في هذا التوقيت الحرج؟ ثم ما هو سقف الرد الأمريكي الممكن، وإلى أي مدى يمكن لمثل هذا التطور، إذا تأكد، أن يعيد رسم قواعد الاشتباك ويدفع الحرب من جديد نحو مرحلة أكثر تعقيدًا وخطورة؟

تصعيد استثنائي

حتى لحظة كتابة هذه السطور، تظل هذه المعطيات في إطار التسريبات الاستخباراتية، في ظل غياب إعلان رسمي أو دليل علني حاسم يثبت أن الصين ماضية بالفعل نحو تزويد إيران بأسلحة بشكل مباشر، غير أن صحة هذه التقديرات، إذا تأكدت لاحقًا، ستعني أن المشهد الإقليمي والدولي يقف على أعتاب تصعيد استثنائي في سباق التسلح، من شأنه أن يربك التوازنات القائمة ويخلط أوراق الصراع على نحو يتجاوز حدود المواجهة التقليدية.

فإرسال أنظمة دفاع جوي بهذه الكيفية، عبر أطراف وسيطة، وفي توقيت شديد الحساسية يتزامن مع التحشيد العسكري الأمريكي وانطلاق جولة تفاوضية مثقلة أصلاً بأزمة انعدام الثقة في الموقف الأمريكي، يجعل من هذه التسريبات أكثر خطورة من أن تُقرأ بوصفها مجرد معلومات عابرة.

إذ إن دلالتها السياسية الأعمق تكمن في أنها تضع بكين، ولو من وراء ستار، في قلب معادلة الحرب بوصفها طرفًا حاضرًا في مسارها، حتى وإن سعت إلى إخفاء بصمتها المباشرة أو التنصل من مسؤولية تصدير تلك الأسلحة التي يمكن، في نهاية المطاف، تتبع مساراتها استخباراتيًا.

وتزداد حساسية هذه الرواية مع تقاطعها مع ما أعلنه الرئيس الأمريكي قبل أيام، حين أشار في مؤتمر صحفي إلى أن المقاتلة F-15 التي أسقطت فوق إيران الأسبوع الماضي أصيبت بـ "صاروخ كتف محمول باليد، صاروخ حراري موجّه"، بينما قالت طهران إنها استخدمت منظومة دفاع جوي "جديدة" لإسقاط الطائرة، من دون أن تقدم أي تفاصيل إضافية.

وفي ظل هذا الغموض، تتصاعد الشكوك بشأن ما إذا كانت تلك المنظومة ذات منشأ صيني، وهو احتمال، إن ثبت، لن يضيف فقط بُعدًا جديدًا إلى طبيعة التسليح الإيراني، بل سيمنح هذه التسريبات وزنًا سياسيًا وعسكريًا أكبر بكثير مما تبدو عليه الآن.

ماذا عن صواريخ الدفاع الجوي MANPADS؟

هي منظومات دفاع جوي محمولة على الكتف، خفيفة نسبيًا بما يسمح لفرد واحد بحملها وتشغيلها، وتستخدم في استهداف الطائرات والمروحيات، ولا سيما تلك التي تحلق على ارتفاعات منخفضة، أو أثناء مرحلتها الإقلاع والهبوط، أو في بيئات الاشتباك القريب التي تتراجع فيها قدرة الطيران على المناورة

الآمنة.

وتتبع خطورة هذه المنظومات من مسارين متوازيين؛ الأول يرتبط بسهولة نقلها وحملها وإخفائها وتشغيلها، وهو ما يجعل رصدها أو تعقبها أو تحييدها مهمة شديدة التعقيد، أما الثاني فيتصل بقدرتها الفعلية على تهديد الطائرات أو إسقاطها، خصوصًا في نطاقات الارتفاع المنخفض، بما يفرض واقفًا عملياتًا أكثر تعقيدًا على المجال الجوي الإيراني، ويضع عقبات إضافية أمام أي تصورات لعمليات إنزال جوي محتملة في بعض المناطق أو الجزر الإماراتية.

وفي مواجهة هذا النوع من الصواريخ، لا يكون أمام الطيران الأمريكي سوى إعادة ضبط نمط عمله الجوي، سواء عبر التحليق على ارتفاعات أكبر، أو تعديل مسارات الطيران، أو مراجعة قواعد الاشتباك بما يقلص هامش المخاطرة، غير أن هذه الإجراءات، وإن كانت ضرورية، ترفع بطبيعتها كلفة العمليات، وتزيد من مستوى التعقيد الميداني، وتضاعف احتمالات التعرض لخسائر بشرية ومادية، وهو ما يفسر لماذا ظل الحد من انتشار هذه المنظومات هدفًا أمريكيًا ثابتًا منذ سنوات.

تكتيك الطرف الثالث

وفقًا لما نقلته شبكة "سي إن إن"، فإن السيناريو المطروح لا يقوم على إرسال الصين هذه الصواريخ إلى إيران بصورة مباشرة، بل عبر دول وسيطة تُستخدم لإخفاء المصدر الحقيقي للشحنة، فيما يُعرف اصطلاحًا بـ "الطرف الثالث"؛ وهو نمط تلجأ إليه الدول عندما ترغب في تمرير شحنات حساسة إلى طرف آخر من دون أن تظهر بصمتها بشكل صريح، سواء بسبب العقوبات المفروضة على الدولة المستقبلة، أو سعي الدولة المصدرة إلى تجنب التورط العلني وما قد يترتب عليه من تبعات سياسية ودبلوماسية.

وهذا النمط لا يبدو منفصلًا عن سوابق مشابهة أثّرت خلال السنوات الماضية، إذ سبق لوسائل إعلام غربية، من بينها "رويترز"، أن تحدثت عن شبكات صينية ارتبطت بصورة غير مباشرة بمشتريات إيرانية تخص مكونات عسكرية وطائرات مسيّرة، فضلًا عن اتهامات أخرى تناولت استخدام آلية "الطرف الثالث" في التعامل مع دول تخضع لعقوبات أو حصار دولي.

وفي هذا السياق، برزت اليمن كإحدى الساحات التي طُرحت بشأنها مثل هذه الاتهامات، فرغم غياب أدلة قاطعة منشورة على وجود مسار صيني مباشر، فإن واشنطن دأبت على اتهام بكين بأنها سهلت وصول مكونات استخدمت لاحقًا في طائرات مسيّرة مسلحة لدى وكلاء إقليميين، من بينهم الحوثيون وحماس.

كما تكرر المشهد بصيغ مختلفة في ميانمار، حيث وُجّهت اتهامات إلى الصين وروسيا بتقديم دعم مادي وعسكري للمجلس العسكري، فضلًا عن كوريا الشمالية التي ظلت هي الأخرى حاضرة في النقاشات المتعلقة بشبكات الالتفاف على العقوبات وقنوات الإمداد غير المباشرة.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن جوهر ما تشير إليه التسريبات هو أن بكين لا تتحرك، إن صحت الرواية، بمنطق الانخراط العلني المباشر، وبهذا المعنى، لا يصبح "الطرف الثالث" مجرد مسار لوجستي، بل أداة سياسية تمنح الصين هامش الإنكار، وتتيح لها دعم حلفائها أو شركائها من دون أن تدفع ثمن الظهور المباشر في واجهة المشهد.

ليس دعمًا مجانيًا.. ماذا تريد بكين؟

لا شك في أن أي دعم صيني لإيران، حتى لو جرى من وراء ستار وبصيغ غير مباشرة، لا يمكن قراءته باعتباره دعمًا مجانيًا أو خطوة معزولة عن الحسابات الاستراتيجية، بل يبدو، إذا صح، جزءًا من مقاربة محسوبة تتحرك وفق بنك أهداف واضح تسعى بكين إلى تحقيقه في لحظة إقليمية شديدة السيولة.

وفي مقدمة هذه الأهداف يأتي استنزاف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط عبر رفع كلفة الانخراط العسكري والسياسي والاقتصادي، فكلما طال أمد المواجهة، وازدادت تعقيداتها الميدانية، تضاعفت الأعباء التي تتحملها واشنطن، سواء على مستوى الانتشار العسكري، أو إدارة التحالفات، أو احتواء التداعيات الاقتصادية والأمنية المترتبة على اتساع الصراع.

وفي موازاة ذلك، تبدو الصين معنية بالحفاظ على إيران باعتبارها قوة ردع إقليمية لا ينبغي أن تُترك للانهاك الكامل أو التفكيك الاستراتيجي، لأن إضعاف طهران إلى هذا الحد من شأنه أن يفتح المجال أمام حضور أمريكي أكثر هيمنة في الشرق الأوسط، وهو سيناريو لا يصب في صالح بكين التي تنظر إلى توازنات الإقليم بوصفها جزءًا من توازنات النفوذ الدولي الأوسع.

وتزداد أهمية هذا الاعتبار بالنظر إلى أن إيران تمثل رقمًا وازنًا في الحسابات الاقتصادية والجيوسياسية الصينية، سواء من زاوية الطاقة، أو من زاوية موقعها داخل شبكات الربط الإقليمي، أو باعتبارها شريكًا مهمًا في بيئة تحاول بكين من خلالها حماية مصالحها الحيوية وتحصين مساراتها الاستراتيجية، ومن ثم، فإن الحفاظ على إيران، ودعم قدرتها على الصمود، لا ينفصلان عن حرص الصين على حماية واحد من الشرايين المهمة في معادلتها الطاقوية والسياسية.

وفي المحصلة، فإن كل هذه الاعتبارات تصب في خدمة هدف أوسع وأكثر عمقًا، يتمثل في تعزيز الحضور الصيني إقليميًا ودوليًا، وإضعاف القدرة الأمريكية على فرض الهيمنة المنفردة، بالتوازي مع منع سقوط الحليف الإيراني أو تهميشه، من شأنه أن يمنح بكين مساحة أكبر للتمدد، ويكرس حضورها لاعبًا مؤثرًا في رسم التوازنات، لا مجرد قوة اقتصادية تراقب المشهد من بعيد.

ماذا عن رد الفعل الأمريكي؟

بطبيعة الحال، لا يُتوقع أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي أمام تطور من هذا النوع، إذا ما ثبتت صحته، إذ إن واشنطن ستنظر إليه باعتباره تصعيدًا استثنائيًا يستدعي الرد على أكثر من مستوى، وهو ما يجعل التحرك الأمريكي مرجحًا عبر مسارين متوازيين لا عبر مسار واحد.

المسار الأول سيكون، على الأرجح، اقتصاديًا ودبلوماسيًا، من خلال تشديد الضغوط على الصين ورفع كلفة أي انخراط محتمل لها في دعم إيران، وفي هذا السياق، يكتسب تهديد ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 50% على الدول التي تزود طهران بالسلاح دلالة خاصة، حتى وإن ظل حتى الآن في حدود التهديد السياسي ولم يتحول بعد إلى إجراء نافذ، بفعل ما يحيط به من قيود قانونية وسياسية وقضائية.

ولن يقتصر الضغط الأمريكي، إذا اتسع المشهد، على التهديدات العامة، بل قد يمتد إلى عقوبات نوعية ومباشرة تستهدف قطاعات إنتاجية ومالية وصناعية صينية بعينها، من بينها البنوك، والموانئ، وشركات الشحن، والكيانات التجارية الكبرى، وهو نمط سبق لواشنطن أن استخدمته مرارًا في سياقات مشابهة، سواء لتضييق الخناق على الخصوم أو لتعطيل شبكات الإمداد والتمويل المرتبطة بهم.

أما المسار الثاني، فهو المسار الميداني والأمني، ويتعلق بمحاولة التصدي لهذه الشحنات المحتملة واعتراضها، بل وربما استهدافها، إذا ما تأكدت صحة التسريبات ونجحت الاستخبارات الأمريكية في تتبع خطوط نقلها ومسارات عبورها، وتزداد وجهة هذا الاحتمال في ضوء ما أظهرته واشنطن خلال الفترة الأخيرة من اندفاع أكبر نحو اعتراض السفن المرتبطة بشبكات النفط والالتفاف على العقوبات، وهو ما ظهر بوضوح في التعامل مع ما يعرف بـ"أسطول الظل".

غير أن هذا المسار، رغم واقعيته من الناحية العملية، يظل محفوفًا بكلفة مرتفعة، لأن الانتقال من العقوبات والضغط السياسي إلى الاعتراض المباشر يفتح الباب أمام احتمالات احتكاك مبكر وأكثر خطورة

بين الولايات المتحدة والصين، وهو سيناريو قد لا ترغب واشنطن في الذهاب إليه سريعًا إلا إذا وجدت نفسها أمام شحنات مؤكدة ومؤثرة بما يكفي لتبرير المجازفة.

الردع المبكر.. ماذا لو كانت غير صحيحة؟

يبقى السؤال الأكثر حساسية هنا: ماذا لو لم تكن هذه التسريبات صحيحة أصلًا؟ وما الذي تدفع واشنطن إلى السماح بخروجها والترويج لها في هذا التوقيت بالغ الدقة؟ في هذه الحالة، لا تعود التسريبات مجرد مادة استخباراتية قابلة للأخذ والرد، بل تُقرأ بوصفها أداة سياسية وسلاح ردع استباقيًا تحاول الولايات المتحدة من خلاله توجيه رسائل مبكرة إلى بكين، مفادها أن أي تفكير في تقديم دعم عسكري لإيران لن يمر من دون كلفة، وأن واشنطن تراقب وتكشف وتلوح بالعقاب حتى قبل وقوع الفعل نفسه.

ومن زاوية أخرى، يمكن النظر إلى هذه التسريبات باعتبارها محاولة لإحراج الصين دبلوماسيًا، ووضعها تحت ضغط دولي استباقي، بما يغلّق الطريق مبكرًا أمام أي هامش مناورة قد يسمح لها بالتحرك في المنطقة الرمادية بين الدعم غير المباشر والإنكار العلني.

وفي السياق نفسه، قد تُستخدم هذه الرواية أيضًا في تهيئة الرأي العام الأمريكي والدولي لاحتفال الذهاب إلى مرحلة أشد صرامة، سواء عبر تشديد العقوبات على إيران والصين معًا، أو عبر بناء مبررات سياسية وإعلامية تمهد للعودة إلى العمليات العسكرية إذا ما انهارت الهدنة أو تقرر إنهاؤها تحت عنوان مواجهة تهديدات جديدة آخذة في التشكل.

ومن ثم، يمكن القول إن الطريقة التي خرجت بها هذه التسريبات، وسيقها الراهن، وتوقيتها الحساس، لا تبدو بريئة سياسيًا على الإطلاق، فهي، حتى لو لم تكن دقيقة بالكامل، تظل حاملة لوظيفة سياسية واضحة، تسعى واشنطن من خلالها إلى تحقيق أهداف غير مباشرة، تتراوح بين الردع المسبق، والضغط الدبلوماسي، وصناعة المناخ المناسب لأي خطوات تصعيدية قد تُتخذ لاحقًا.